التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيّنة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطْلقًا، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، كرجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلميْن، فليس منه كِلاَ وَكِلْتا، واثنان، واثنتان، وَزوْج، وَشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

٢- وشرط الاسم الذي يراد تثنيته: أن يكون مفردًا، فلا يثنَّى المجموع ولا المثنَّى، بأن يُقال رجلانان وزيدونان.

وأن يكون معربًا، وأما اللذان وَهذان، فليسا بُمثَنَّيَيْن، وكذا مؤنثهما، وَإنما هما على صُورة المثنى.

وأن يكونا متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمَران، بضم ففتح في أبي بكر وعُمر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العَمْران[1]، بفتح

(١) أي: لا يقال ذلك على وجه كونه مثنى حقيقة، وإن كان يقال تغليبًا.

فسكون، في عَمَرٍو وعُمَر، لعدم الاتفاق في الوزن. ولا العَينان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون منَكَّرًا، فلا يثنى العَلَم باقيًا على علَمَيته، وأن يكون له مُمَاثل، فلا يُثَنَّى الشمس والقمر، لعدم المماثلة، وقولهم القَمَران للشمس والقمر تغليب. وألّا يستغني بتثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء، للاستغناء عن تثنيته بتثنية سِيّ.

٣- والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكَّر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير.

فجمع المذكر السالم، هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمعَ: إما أن يكون جامدًا أو مشتقًا، ولكلٍ شروط. فيُشترط في الجامد: أن يكون عَلَمًا لمذكَّر عاقل، خاليًا من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون، لعدم التذكير ولا في لاحق علَم الفرس: لاحقون لعدم العقل، ولا في طَلْحة: طَلْحتون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سيْبَوَيْهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فَعلاء، ولا فَعلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضع مُرْضعون، لعدم التذكير، ولا في نحو: فارهٍ صفة فَرَس فارهون، لعدم العقل، ولا في علّامة علّامَتُون، لوجود التاء، ولا في نحو: أحمر أحمرون، لمجيئه على

وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذّ قولُ حكيم الأعور بن عَياش الكَلْبيّ: [الوافر]

فما وُجِدَتْ نساءُ بني تميم حَلائلَ أَسْوَدِينَ وأَحمرِينَا[1]

ولا في نحو: عَطْشانَ: عَطْشَانون، لكونه على فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا في نحو: عَدْل وصَبُور وجَرِيح: عَدْلون، وصَبُورون، وجَريحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيهما.

وجمع المؤنث السالم: ما دلّ على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفرده، كفاطمات وزينبات. وهذا الجمع يَنقاس في جميع أعلام الإناث، كزينب وهند ومريم. وفي كل ما ختم بالتاء مطلقًا، كفاطمة وطلحة، ويستثنى من ذلك امرأة وشاة، وقُلَة بالضم والتخفيف: اسم لُعْبة، وأَمَة، لعدم ورودها.

وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقًا: مقصورة أو ممدودة، كسَلْمى وحُبْلَى وصحراء وحسناء. ويستثنى من ذلك فَعْلاء مؤنث أَفْعَل، وفَعْلَى مؤنث فَعْلان، فلا يجمعان هذا الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالمًا، وفي مصغر غير العاقل كجُبيل وَدُرَيْهم، وفي وصفه أيضًا، كشامخ صفة جَبَل، ومعدودٍ صفةٍ يوم وفي كل خُماسيّ لم يُسْمع له جمع تكسير، كسُرادِق وحَمّام واصْطَبل.

وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسِجِلّات وأُمَّهات.

---

(١) البيت لحكيم الأعور في «خزانة الأدب» (١/ ١٧٨)، و«شرح شواهد الشافية» (ص١٤٣)، وللكميت بن زيد في «ديوانه» (٢/ ١١٦)، و«المقرب» (٢/ ٥٠)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ١٧١).
ويروى: أحمرين وأسودين. ويروى مطلعة: فما وجدت بنات بني نزار.

كيفية التثنية

إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحًا، أو منزلًا منزلة الصحيح، كَرجل وامرأة وظبي، ودَلْو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظَبْيان.

وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رَددتها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

وإذا كان مقصورًا، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبْلَى ومستدْعى، فتقول حُبْلَيان ومستدعَيَان، وشذّ قَهْقَران وخَوْزلان بالحذف، في تثنية قَهْقَرى وخَوْزَلَى وكذا تقلب ياء إذا كانت ثالثة مبدلة منها، كفَتَيان ورَحَيان في فَتًى ورحى، فرارًا من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذَرًا من التباس المفرد بالمثنَّى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت. وشذّ في حِمًى حِمَوَان بالواو، وكذا إذا كانت غير مبدلة وأمليت، كمتى علَما، فتقول في تثنية مَتَيان.

وتقلب ألف المقصور واوًا إذا كانت مبدلة منها كعصًا وقفًا، فتقول عَصَوان وقفوان، وشذّ في رضًا رِضَيان بالياء، مع أنه واويّ. وكذا تقلب واوًاإذا كانت غير مبدلة ولم تُمل، كَلَدَى وإذا مسمًّى بهما، فتقول لَدَوَانِ وإذَوَان.

وإذا كان ممدودًا، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقرَّاءان ووُضَّاءان، في تثنية قرَّاء ووُضاء، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه. ويجب قلبها واوًا، إن كانت للتأنيث، كحمروان وصحراوان، في حمراء

وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كشعواء، فتقول عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيهما، وشذّ حَمْرايان بالياء، وخُنْفُسان وعاشوران وقُرْفُصان، بالحذف، في تثنية خُنْفُساء وعاشوراء، وقُرْفُصاء. وإذا كانت همزته بدلًا من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحَياء أصلهما: كساو وَحَيَاي، فتقول كساوان وحَيَاوان.

وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلْباء وقُوْباء بالموحدة، زيدت الهمزة فيهما، للإلحاق بقِرطاس وقُرْناس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، ترجّح القلب على التصحيح، فتقول عِلباوان وَقُوباوان، أو عِلباآن وقُوباآن. وقيل: ، التصحيح فيه أرجح.

❋ ❋ ❋

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحًا زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصًا حذفت ياؤه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فتقول: القاضُون والداعُون، أو القاضين والداعين، أصلهما القاضيون والداعيون والقاضِيِينَ والداعيين. وسيأتي سبب الحذف في الْتقاء الساكنين.

وإن كان الاسم مقصورًا حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾. ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾، أصلهما: الأعْلَوُوْنَ والمُصْطَفَوين.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضَّاء وُضَّاءُون، وفي حَمْراءَ علمًا لمذكر حَمْراوُون، ويجوز الوجهان في نحو: عِلْباء وكساء عَلَمين لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولُو، وعالَمون، وَأَرَضون، وسِنُون، وبَنُون، ثُبون، وعِزُون، وأَهْلُون، وعِشْرون وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به.

❀ ❀ ❀

كيفية جمع الاسم المؤنث السالم

إذا كان المفرد بلا تاء، كزينب ومَرْيَم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول زَينبات ومرْيَمات.

وإذا كان مقصورًا عُومل معاملته التثنية، فتقول: فَتَيَات، وحُبْلَيات، ومُصْطَفَيات، ومَتَيات: في فتًى، وَحُبْلَى، ومصطفَى، ومَتَى، (مسمًّى بها مُؤنّث)، وتقول عَصَوات، وإذَوَات، وإلَوَات، في عصا وإذا وإلى (مسمًّى بها مُؤنّث)، وكذا إن كان ممدودًا أو منقوصًا، فتقول: صَحْرَاوات وَقُرَّاءات، وعِلْبَاوَات، أو علباءات وكساءات أو كساوات. وتقول في قاض (مسمّى به مؤنث): قاضيات.

وإذا كان المفرد مختومًا بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضًا من أصل كأخْت وبنْت وعِدة، حذفت منه في الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات، وبنَات، وأخَوَات، وعِدَات.

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا، سالم العين ساكنها، مؤنثًا، سواءٌ خُتم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث السالم الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتباع، وأما قول بعض العُذْريين: [الطويل]

وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ[1]

بتسكين فاء زَفْرات: فضرورة أو كانت لام مضمومة الفاء ياء كدُمْية، أو

(١) البيت لعروة بن حزام في «خزانة الأدب» (٣/ ٣٨٠)، «الدرر» (١/ ٨٦)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥١٩).

لام مكسورها واوًاكذِروة، فيمتنع الإتباع، فنحو: دعد وجفنة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع، ونحو: جمل وبسرة بالضم، وهند وكسرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو: دمية بالضم، وذروة بالكسر، يمتنع فيه الاتباع، وشذّ جروات بكسر الراء.

أما الصفحة كضخمة، أو الرباعيّ كزينب، أو معتل العين كجُور، أو مضعفها كـ (جُنة) بتثليث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

❁ ❁ ❁